الوالي سعيد باشا واصلاحاته الاقتصادية في مصر(١٨٥٤-١٨٦٣)

الكلمة المفتاح : اصلاحات_ الوالي _الاقتصادية

البحث مستل من رسالة ماجستير

ا.م.د وسام علي ثابت مصطفى نوري وهيب

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

asim23@yahoo.com Mustafa89@yahoo.com

الملخص

اتضح من خلال استعراض الاصلاحات الاقتصادية للوالي سعيد باشا والتي شملت جوانب عدة، ففي ما يخص القطاع الزراعي واهتماماته بها، وبتنمية الانتاج الزراعي، فقد اصدر اوامره بضرورة اصلاح اللوائح الخاصة بالزراعة وبتنمية الانتاج، واسقاط الضرائب المتأخرة عليهم، وكان الهدف من هذه الاجراءات هو ضمان بقاء الفلاح في ارضه وعدم هجرتها.

اما ما يخص الجانب الصناعي فيمكن القول ان الوالي سعيد باشا حاول النهوض بمصر عن طريق اتباع سياسة جديدة، لكن معاهدة عام ١٨٤٠وفرمانات عام١٨٤١ كانت قد انهكت مصر بشروط مجحفة فلم يستطع الوالي القيام بالكثير لمعالجة الاقتصاد ،لكن شهدت مدة حكمه انشاء العديد من الورش الحرفية ومعامل محالج القطن وغيرها من الصناعات، كذلك اتخذ خطوات جادة لتوسيع طرق النقل.

المقدمة

يعد موضوع البحث من المواضيع المهمة، وذلك لان الاصلاحات الاقتصادية التي قام بها الوالي سعيد باشا كان لها الاثر الكبير في تطور الاقتصاد المصري اذ لعبت سياسة الوالي دورا كبيرا في تشجيع الفلاح للزراعة وعدم تركه للأرض والهجرة، من خلال قيامه بإصدار عدة لوائح حسنت من الوضع الاقتصادي للفلاح اهمها اسقاط الضرائب المتأخرة، كما عمل على تشجيع الصناعة على الرغم الصعوبات التي اثرت سلبيا على هذا القطاع، وشجع على انشاء خطوط السكك الحديدية وتوسيعها في مصر من اجل نقل البضائع

والمسافرين مما يسهل عملية النقل سواء أكانت بضائع ام مسافرين، ومن اجل تطور المجتمع المصري.

أشتمل الموضوع على مبحثين تسبقهما مقدمة وتتلوهما خاتمة، تناول المبحث الأول تسلم سعيد باشا ادارة مصر وسياسته الزراعية، بينما تضمن المبحث الثاني دور الوالي في تنمية الصناعة وطرق النقل ١٨٥٤-١٨٦٣

المبحث الاول :تسلم سعيد باشا ادارة مصر وسياسته الزراعية ١٨٥٤-١٨٦٣.

شكلت السياسة الاقتصادية من اولويات ولاة مصر، لكنهم اختلفوا في كيفية تطبيق هذه السياسة، من والٍ الى اخر، وبما ان الزراعة كانت عماد اقتصاد مصر مثل معظم بلدان العالم التي اعتمدت بشكل اساسي على الزراعة مع وجود مرافق اقتصادية اخرى، فمن الطبيعي ان يوجه الوالي سعيد اهتمامه نحو الزراعة من خلال اصدار الاوامر والقوانين التي تترجم سياسة الزراعة على ارض الواقع، منها قانون ملكية الاراضي الزراعية الصادر عام ١٨٥٥ الذي اكد اموراً عدة اهمها[١]

١-حق الاستعمال، هو الحق في استخدام الارض المملوكة في جميع وجوه الاستعمال الذي تتفق مع طبيعته كالزراعة بالنسبة للأرض.

٢- حق الاستغلال، هو الحصول على نتاج الشيء كالإيجار في الزراعة نقدا اوعينا .

٣- حق التصرف فيشمل جميع وجوه التصرف مادياً بتغيير شكل الشيء المملوك او استهلاكه او اتلافه، وقانوناً التنازل عن الحقوق للمالك كبيع الشيء كله او بعضه او هبته. هذه الاجراءات وغيرها جعلت حالة الفلاح المصري تتحسن تدريجياً، اذ سعى الوالي لتحسين حالة الفلاح[٢] من خلال اصداره لائحة الاراضي الزراعية في ٢٧/ كانون الثاني /عام ١٨٥٥، وهي عبارة عن تعديل للائحة الاراضي الصادرة في اواخر حكم محمد علي عام ١٨٤٧، ترتب على هذا التعديل زيادة في حقوق الافراد في الاراضي، كما اصبح للفلاح حق التصرف فيها والتنازل عنها لشخص اخر بموجب حجة او شهود [٣].

ويمكن تقسيم هذه الاراضي الى عدة انواع .

١- الاراضي الاثرية .

وهي نوع من انواع الاراضي الزراعية تابعة للدولة، توزع على الفلاحين وتثبت باسمهم، ولهم فيها حق الانتفاع دون حق التملك وطالما يكون الفلاح قادرا على دفع ما عليه

من اجور مستحقات للدولة، فأنها تكون له يزرعها او يؤجرها، وللأولاد الذكور حق الانتفاع بعد ابائهم شرط ان يكونوا قادرين على دفع ما يقع عليهم من ضرائب[٤].

وبعد ان صادق الوالي سعيد باشا على قانون عام ١٨٥٥ حصلت زيادة في حقوق الافراد في الاراضي الاثرية، اذ ان هذا القانون اعطى الحق لكل من لديه هذا النوع من الاراضي حرية التصرف فيها والتنازل عنها لشخص آخر على ان تكون هنالك حجة او شهود[٥] .

تعد اللائحة السعيدية واحدة من ابرز اصلاحات الوالي سعيد باشا، اذ بموجبها اصبح للفلاح الحق في امتلاك الاراضي الزراعية بعد ان كان محروما منها ايام الوالي محمد علي باشا، ومن أجل تحسين حالة الفلاح أكثر، أمر الوالي محمد سعيد بإصدار لائحة اخرى سميت بلائحة الاراضي الثانية في التاسع عشر من نيسان١٨٥٦ لإعادة تقدير الضرائب على اراضي الخراج، واهم ما جاء في هذه اللائحة، انها نظمت شؤون الملكية واعترفت بها وتمتع الفلاح بفضلها بالاستقرار في أرضه وأصبح له الحق في التصرف والبيع والرهن والتأجير وفي الخامس من شهر اب عام ١٨٥٨ اصدر الوالي لائحة اخرى عرفت باسم اللائحة السعيدية، التي سُميت على اسمه اضافت حقوقا اخرى لأصحاب هذه الاراضي منها حق التوريث للأبناء الذكور والاناث وتوزيع الحصص عليهم، ولهم حق البيع والرهن والهبة[٦].

من خلال اللائحة السعيدية، أمر الوالي بأسقاط الضرائب المتأخرة على الاهالي والتي بلغت (٨٠٠,٠٠٠)الف جنيه، لم يكن باستطاعة الاهالي دفعها بسبب تراكمها عليهم من السنوات السابقة ، بعدها سمح للأهالي بتسديد الضرائب اللاحقة نقداً لا عيناً، وهذا التعديل ناتج عن الغاء نظام احتكار الحاصلات الزراعية، والذي يقضي بفرض سلطة الدولة على المحاصيل الزراعية، كما اصبح للفلاح وجود اقتصادي مستقل عن الحكومة [٧].

٢-اراضي مسموح المشايخ –اراضي مسموح المصاطب.

وهي الاراضي التي منحها الوالي لوجهاء القبائل وشيوخ القرى عام ١٨٥٤نتيجة لتعاونهم وتأييدهم للدولة، بخصوص هذين النوعين، امر الوالي سعيد باشا بإعفائهما من الأموال الأميرية بنسبة ٥% [٨]، فقد كان هؤلاء يحصلون من الملتزمين(الفلاحين) على هذه المساحات من الاراضي ولا يؤدون ما عليهم من ضرائب مفروضة اذ كانت هذه الاراضي بمثابة أجر يؤديه الملتزم من خدمات، ونتيجة للخدمات التي قدمها بعض شيوخ القبائل في

الارياف للوالي كان الاخير متساهلا معهم واعفاهم من دفع بعض مستحقات الحكومة كالضرائب مثلا[٩] كما ان الوالي قد اسقط الضرائب عن هذين النوعين في محاولة منه لرفع مستوى الانتاج لان زيادة الضرائب ادت الى هجرة الفلاحين من أراضيهم، بسبب عدم قدرتهم على الدفع، وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٨٥٥ اصدر الوالي امرا الى جميع المسؤولين بعدم فرض الضرائب على اراضي مسموح المصاطب المفتوحة من اجل اطعام الواردين والمترددين في جميع النواحي، الا ان الوالي سعيد باشا كان قد عدل عن رأيه بعد عامين تقريباً والزم في التاسع من ايلول عام ١٨٥٧ فرض المال على هذين النوعين من الاراضي بضريبة عالية بسبب خروجهم عن الشروط وعدم الوفاء بالالتزامات، كما وانهم الزموا الاهالي بالقرى بحرث اراضيهم بالسخرة وهذا ما ادى الى تذمر الاهالي، كما امر في شهر تموز من عام ١٨٥٨ بإضافة ضريبة على اراضي المسموح ووجب دفع ضريبة عليها سواء أكانوا مشايخ ام اهالي، وبذلك اصبحت هَذِهِ الاراضي من الاراضي الخراجية [١٠] .

يبدو ان الوالي كان غرضه من فرض تلك الاجراءات هو معاقبة بعض شيوخ القرى الذين خالفوا اوامره واستغلوا مكانتهم الاجتماعية والامتيازات التي حصلوا عليها منه.

٣- أراضي العهدة [١١].

وهي نوع آخر من الاراضي الصالحة للزراعة، اطلق على هذا النوع من الاراضي الزراعية في اواخر حكم محمد علي بسبب عدم دفع كثير من القرى ما عليها من ضرائب وتراكمها وتركها دون زراعة التزم المتعهد للحكومة بدفع ما على القرية من اموال، وزرع باقي الارض لحسابه الخاص على ان تكون معفاة من الضرائب، وكان اصحاب اراضي العهدة من مختلف طبقات المجتمع المصري فلاحين – شيوخ – وجهاء[١٢] .

امر الوالي محمد سعيد باشا في شهر آب/ سنة ١٨٦٠ بمسح الاراضي التي تكون باسم المتعهد والتي كانت (اثرية له) اذا كان قد وضع يده عليها مدة خمس سنوات شرط ان يحسن زراعتها وينشئ فيها ابنية وسواقي ويغرس فيها الاشجار[١٣]، والتي كان قد وضع يده عليها مدة عشر سنوات دون ان يقوم بزراعتها وتعميرها، وعندما ادرك الوالي ان كثيرا من المتعهدين[١٤] قد عجزوا عن سداد ما عليهم من مستحقات الحكومة (الضرائب) نتيجة لتراكمها، امر بإسقاط تلك الضرائب عنهم وتحملتها الخزينة المصرية.[١٥]

يبدو ان هدف الوالي من إسقاط الديون هو لإبقاء الفلاحين في أراضيهم لأن عدم مقدرتهم من دفع تلك المستحقات قد يدفعهم للهجرة منها وتركها دون زراعة خوفا من محاسبة

الحكومة لهم، لذا فأن اسقاط تلك الاموال عنهم لمنع الهجرة التي تزايدت من الارياف لعدم قدرة الفلاحين على استغلال اراضيهم بصورة صحيحة، مما انعكس سلبا في عدم مقدرتهم على سداد أجورها للدولة، وتراجع الناتج القومي من الزراعة في نهاية المطاف .

٤- اراضي الا بعادية[١٦].

كانت هذه الاراضي ايام الوالي محمد علي، وعباس الاول معفاة من الضرائب، الّا أنَّ الوالي سعيد فرض على هذا النوع من الاراضي ضريبة العشو[١٧]، ثم قرر فرض ضريبة كاملة على بعض قرى العربان[١٨]. وفي عام ١٨٥٦ امر الوالي بعرض اراضي الابعادية بالمزاد العلني للبيع، وتعطى لمن يشتريها هي والاراضي التي تتداخل مع الاراضي الاثرية[١٩]. يمكن القول ان الوالي اراد ان يجعل من اراضي الابعادية اراضي مستغلة وغير مهملة، لذلك حول بعض هذه الاراضي الى أراضٍ اثرية تكون بين ايدي الفلاح ويستطيع استغلالها ويدفع ما عليها من ضرائب.

اما اراضي العهدة التي استحكمت فيها موانع الزرع وتحتاج الى اصلاح، فأمر الوالي بأن تعطى لمن يريد زرعها وتأدية ما عليها من أموال مقررة، لكن الوالي قام بإعفاء هذه الاراضي مدة ثلاث سنوات، ثم فرض عليها نصف ضريبة مدة ثلاث سنوات أخرى، بعدها فرض الضريبة بشكل كامل[٢٠].

يتضح لنا ان قيام الوالي بهذه الاجراءات انما اراد ان يحث الناس على زراعة الارض وعدم تركها، بعدها تُفرض عليهم الضرائب بشكل تدريجي تصاعدي، اذ اننا نراه يعفيهم من الضرائب في السنوات الاولى ثم يفرض النصف، ليفرضها بشكل كامل فيما بعد بهدف تشجيع عودة الفلاحين الى الزراعة بعد ان هجروها في السنوات الماضية، علماً ان هذا التردد والارباك في اتخاذ القرارات كاد يكون الصفة المميزة لإدارة سعيد باشا لمصر خلال مدة حكمه، كما سعى الوالي سعيد الى تحسين الزراعة المصرية وتحسين حالة الفلاح المعيشية فامر بتخصيص الاراضي الابعادية للموظفين الذين انهوا خدمتهم وخرجوا للتقاعد بدلا من صرف رواتب لهم من اجل حل المشكلات المالية آنذاك[٢١].

وفي تشرين الثاني عام ١٨٦١ قام الوالي بإلغاء ما نصت عليه اللائحة السعيدية من اعطاء الاراضي الابعادية دون مال، ثم بنصف الضريبة ثم الضريبة الكاملة، وقرر بيع تلك الاراضي مهما بلغت مساحتها، اذا كانت أقل من عشرين فداناً، ومن يشتري هذه الاراضي فانه تفرض عليه ضريبة العشر فتصبح ملكا مطلقا لأصحابها[٢٢].

حاول الوالي ترغيب الاهالي عامة والاجانب بشكل خاص في شراء هذا النوع من الاراضي في محاولة منه لتسديد الديون التي اثقلت كاهل الخزينة المصرية، لأسباب منها تقاعس بعض الشركات الاجنبية من دفع ما عليها من ضرائب بحجة الامتيازات، منها(الشركة الفرنسية المسؤولة عن حفر قناة السويس) وهذا ما ادى الى حدوث مشاكل كبيرة ادت الى تهرب الكثير من الاجانب من دفع الضرائب [٢٣].

يبدو ان الحكومة المصرية في عهد الوالي سعيد باشا لم تكن جادة في مسالة استصلاح الاراضي واتباعها طريقة الري غير السلمية، فأصبحت الارض غير صالحة للزراعة و لا تأتي بمنتوج يفيد الفلاح من جهة، ويدفع من خلاله الضرائب المستحقة للدولة من جهة أخرى، فاقترحت حكومة الوالي استبدال هذه الاراضي بأخرى صالحة للزراعة لكي يتمكن الفلاح من الاستفادة منها، وكذلك يمكن من خلالها دفع الضرائب للدولة ، كما يتضح لنا ان كثرة التسهيلات التي قامت بها حكومة الوالي ادت الى ارهاق الخزينة المالية للدولة، مما ادى بالوالي الى العدول عن عدة قرارات منها تلك التي تخص اعطاء الاراضي دون مقابل.

٦-أراضي الرزق.

وهي الاراضي التي وضعت تحت خدمة المساجد والأضرحة والمؤسسات الخيرية[٢٤]. بخصوص هذه الاراضي، أمر الوالي بفرض الضريبة على الاراضي(الخراجية) منها، كما فرض ضريبة العشور في ايلول /عام ١٨٥٤ على الاراضي التي اعطيت (رزقة بلا مال) [٢٥].

٧- أراضي الحقول (الجفالك)[٢٦] .

اصبحت هذه الاراضي ملكا مطلقا لأصحابها، فقد امر الوالي سعيد باشا بإعفائها من الضرائب باستثناء ضريبة العشور، ان هذا النوع من الاراضي كان مهجورا(بسبب عدم قدرة الفلاحين على زراعتها) وغير مسجل في سجلات المساحة الخاص بالأراضي الزراعية، لذلك امر الوالي بتخفيف الضرائب على اراضي الجفالك كي يتم استغلالها من قبل الفلاحين ويتم زرعها على احسن وجه، ومن الجدير بالذكر ان الوالي سعيد باشا كان يملك من اراضي الجفالك ما يقارب(٢٠٠٠) فدان، (الفدان يساوي ٤٢٠٠,٨٢) متر مربع، في بلدة المخازن بالقرب من مدينة الاسكندرية، و(١٨٠٠) فدان في مدينة الروضة والسبب هو ان هذه الاراضي كانت أغلبها مهجورة[٢٧].

يتضح لنا ان الوالي كان متساهلا مع الفلاحين في دفع الضرائب، لتشجيعهم على الاستغلال بأكبر قدر ممكن وبالتالي امكانية دفع مستحقات الدولة.

٨-ألاراضي الاوسية .

وهي الاراضي الخاصة بالملتزمين، كانوا يزرعونها لحسابهم الخاص[٢٨]، فرضت عليها الحكومة ضريبة العشور عام ١٨٥٤ بعد ان كانت معفاة من الضرائب، ثم قرر الوالي اعطاءها لذرية أو أقارب مستغليها (من كان واضع يده عليها) اذا طلبوا ذلك، على ان يكونوا قادرين على دفع الاموال المفروضة عليهم، كما امر الوالي ان تعطى الارض لهم على حسب مقدرتهم، ومعيشتهم، [٢٩]، فإذا لم يكن هنالك وريث فأنها تعود للدولة، كما قرر الوالي بأن الارض تبقى تحت ايدي المزارعين في حال مضى عليها خمس سنوات فتصبح بعدها ملكاً لأصحابها وتطبق عليها ما يطبق على جميع الاراضي الخراجية، وفي آب /عام ١٨٦٠ قرر الوالي محمد سعيد باشا بأن هذه الاراضي الاوسية التي تنحل بسبب وفاة اصحابها ولم يكن عندهم ذرية، تعطى ملكا لأقاربهم شرط ان يكونوا قادرين على دفع رسوم مالية (لكل فدان ٢٤قرشا) لمن يريد من الورثة الشرعيين غير الذرية، كما امر بأن يتم دفع اموال الاميرية المتعلقة بهذه الاراضي، فإذا لم يرغب احد بأخذها فأنها تعطى لمن يريد من بقية الاهالي شرائها بنفس الشروط، فإذا لم يرغب احد في شراءها تكون وقفا للمساجد التي ليس لها ايراد[٣٠].

يبدو ان سياسة الوالي بخصوص منح الاراضي بهذه الشروط كانت ايجابية بالنسبة للفلاح والحكومة المصرية، لان الغرض الاساسي من هذه الاجراءات كانت عدم ترك هذه الاراضي بدون زراعة، و توفير اموال للدولة من الضرائب التي تفرض على تلك الاراضي ، لذ يبدو ان الوالي قد منح هذه الاراضي للورثة او لغير الورثة في حال وفاة صاحب الارض الاصلي، بغض النظر عن الشروط التي تم وضعها لمراعاة مالية الدولة من جهة، ومن ومحاولة ايجاد نوع من الاصلاح من خلال اعطاء الاراضي الى الفلاحين من جهة اخرى. ونتيجة لهذه الاصلاحات ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية في عهد سعيد باشا من(٣,٤٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني عام ١٨٦٠ الى (١٤,٤٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني عام ١٨٣٦.[٣١]

ان ارتفاع انتاج القطن المصري في عهد سعيد باشا كان بسبب الحرب الاهلية الامريكية واصبح القطن المصري يحتل المركز الثالث للسوق البريطانية، اما صادرات مصر من

محاصيل القطن، الحبوب الغذائية، الصمغ والعاج، البن، بلغت ايراداتها من العام ١٨٦١(٣,٤٢٢,٩٥٩) جنيها استرلينيا، اما الواردات فبلغت قيمتها (٢,٥٦٨,٥٣٩) جنيه استرلينياً، وارتفعت الرسوم الكمركية من(٨١,١٧٣,٠٥٠) فرنكاً فرنسياً عام ١٨٤١ الى نحو مئتي مليون فرنك فرنسي عام ١٨٦١.[٣٢]

في سياسة الري، دعا الوالي سعيد الى الاهتمام بجدول المحمودية الذي انشئ في عهد والده محمد علي، اذ امر بتطهير الجدول من الطمي وارسل بطلب عدد كبير من الفلاحين والعمال من اجل العمل، وصل عددهم الى مائة وخمسة عشر الف عامل، قاموا بتنظيف الجدول من اجل ري المزارع والبساتين[٣٣].

المبحث الثاني- دور الوالي في تنمية الصناعة وطرق النقل ١٨٥٤-١٨٦٣.

اولاً_ دور الوالي في تنمية الصناعة المصرية ١٨٥٤-١٨٦٣.

تميز الاقتصاد المصري بالتدهور والازمات ليس في عهد الوالي سعيد، وانما في عهد من سبقه بسبب قلة موارد البلاد الاقتصادية كالصادرات الزراعية، والصناعة، والتجارة بفرعيها الداخلية والخارجية، فضلا عن ضعف ثقة الولاة السابقين بالمستثمرين الاجانب فتغير الوضع في عهد سعيد باشا عندما اتجهت الحكومة المصرية الى تشجيع الاستثمار داخل مصر،[٣٤] وهذا ما حصل في عهد الوالي سعيد باشا، اذ تميزت فترة حكمه بنوع من الانفتاح الاقتصادي[٣٥]، التي اتسمت بالحرية الاقتصادية والسماح للمستثمرين الاجانب بالدخول الى مصر والاستثمار فيها، وكانت هذه فترة انتقالية في تاريخ مصر الحديث. فأمر الوالي بتذليل العقبات التي فرضت على بلاده في معاهدة عام ١٨٤٠، اذ تقلص بموجبها عدد المصانع بشكل خطير لذلك عمل الوالي على اتباع سياسة تختلف عن سياسة سلفه في حكم مصر تمثلت بحرية التجارة وتشجيع الاستثمار الاجنبي[٣٦].

أمر الوالي في تشرين الثاني عام ١٨٥٤ بإلغاء الادارة الخاصة بمصالح الاقاليم والاكتفاء بإدارة القاهرة، ثم امر بهدم بعض مصانع الغزل والنسيج او بيعها للأفراد والشركات بسبب العجز المالي[٣٧]، على اثر تلك التسهيلات امام المستثمرين، شهدت فترة حكم الوالي سعيد تدفق الكثير من المستثمرين الى مصر، فوصل عددهم عام ١٨٦٢ الى ما يقارب (ثلاثة وأربعين الف شخص)[٣٨]، عملوا بجد لإنجاح مشاريعهم، مستغلين وفرة الايدي العاملة وقلة ،كلفتها بشكل كبير، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد بلغ عدد العمال في اتمام خط

سكة حديد السويس وحدها اكثر من(١٢,١٦٨) الف شخص تم تسخيرهم بالقوة من قبل المستثمرين بموافقة الوالي سعيد[٣٩] كما اصبحت مصر سوقا لتصريف منتجاتهم، وهذا ما ادى الى ان الصناعة لم تنل مقدارا كبيرا من الأهمية، ولم يستطيع الحرفيون المصريون ان ينافسوا البضائع الاجنبية، ولم يهتم الوالي اهتماما كبيرا بالصناعة كما فعل مع حقل الزراعة، وهذا ما ادى الى عزوف المصريون عن القطاع الصناعي[٤٠].

يمكن القول ان الوالي سعيد باشا حاول النهوض بمصر عن طريق اتباع سياسة جديدة، لكن معاهدة عام ١٨٤٠وفرمانات عام١٨٤١ كانت قد انهكت مصر بشروط مجحفة فلم يستطع الوالي القيام بالكثير لمعالجة الاقتصاد، كما ان الاجانب(المستثمرين) قد استغلوا هذه الظروف وسخروا العمال المصريين لإنجاز مشاريعهم الاقتصادية في هذا البلد، وهذه نقطة ضعف اتسمت بها فترة حكم الوالي سعيد .

بالرغم من تلك العقبات والمعوقات امام تنمية الاقتصاد المصري، سعت حكومة الوالي لتنمية بعض الصناعات المحلية مثل صناعة المصاطب والمذابح والجلود[٤١]، وبناء خمسة طواحين هواء في مديرية (قنا، واسنا)عام ١٨٥٧ لسد النقص الحاصل في تلك المدن[٤٢].

ومن الاجراءات التي قام بها الوالي سعيد من أجل تطوير الصناعة، أمر في عام ١٨٥٤ بإنشاء بعض محالج القطن نتيجة لكثرة أرباحها، كما امر بالسماح للأجانب بأنشاء محالج القطن الخاصة بهم، وتشغيل العمال المصريين فيها، لان تلك الصناعة كانت من اهم الصناعات في عهده، وزادت المحالج زيادة كبيرة مع زيادة زراعة محصول القطن، حتى انه في عام ١٨٦٢كان هناك اربعة وعشرون محلجا بها مائة آلة حلج، زادت الى خمسين محلجا حتى نهاية ١٨٦٢، اذ كانت المحالج البخارية تنتج عشرة اضعاف ما ينتجه الدولاب في الوقت نفسه مما ادى الى زيادة الانتاج، الى جانب هذه الصناعات اهتم الوالي بالعديد من الصناعات الاخرى، مثل صناعة الخيام وكافة اللوازم من اجل العساكر وصناعة الجلود، وصناعة الطرابيش بكافة انواعها، وتصدير قسم كبير منها [٤٣]،كما جرت في عام ١٨٥٦ محاولة لصنع مدافع يُكتب عليها (صنع في مصر) من اجل تشجيع المصريين على الصناعة، كما شجع على صناعة البنادق فتم انتاج بندقية نوع(ششخانة)، كما اهتم بصناعة مسبك النحاس لتبطين السفن[٤٤].

ومن الصناعات الاخرى هي صناعة السكر، فأنشأ مصنع السكر في بني سويف، وباشر العمل فيه عام ١٨٥٥، ومع استمرار العمل به مدة ثلاث سنوات الا انه لم يحقق

ربحاً واضحاً بسبب تقلص الانتاج وانخفاض صادرات البلاد من (٢٢٦,١٣) قنطاراً (القنطار يساوي ٨١,٢٥ كغم) عام ١٨٦١، الى (١٨٤,١٤) قنطارا عام ١٨٦٢بسبب توسع المزارعين بزراعة محصول القطن(٤٥).

ثانيا: اثر الوالي في تطوير خطوط النقل في مصر(١٨٥٤-١٨٦٣).

عندما تولى سعيد باشا الحكم في مصر أوفى بالالتزامات المترتبة على حكومة مصر في عهد عباس الاول الذي توفي قبل ان يكمل خط سكة حديد القاهرة-الاسكندرية (٤٦)، اما الوالي سعيد فقد استمر بتبني سياسة توسيع شبكة سكك الحديد، عندما خطط لها بأن تصل الى كافة المدن المصرية، ومنذ تسلمه السلطة عام ١٨٥٤ امر بإكمال خط سكك الحديد من كفر الزيات الى مدينة دمياط، وعندما تطلب انشاء جسر يربط مدينة دمياط بمدينة بنها لإكمال الخط، فأنه امر بأنشاء جسر يربط هاتين المدينتين بخط واحد، وبعد ان تم الانتهاء منه عام ١٨٥٦ امر الوالي باستخدام الخط لنقل المسافرين والبضائع من مدينة الى اخرى عبر تلك الخطوط(٤٧).

حث القنصل العام البريطاني (بروس) الوالي على انشاء خط آخر يربط القاهرة بالسويس، فأمتنع الوالي سعيد باشا وامر في عام ١٨٥٦ بإنشاء هذا الخط، كما امر بأن تكون الاعتمادات الضرورية بصفة رئيسية من ارباح ادارة النقل، حيث كلف الوالي السيد (لي جرين) لتنفيذ هذه المهمة، اذ كان مديراً لسكك الحديد والمواصلات المصرية (١٨٥٥-١٨٥٧)(٤٨)، ونتيجة لتلك الاجراءات، ازدادت حركة المرور زيادة كبيرة فشملت البريد والمسافرين والبضائع، وهذا ما ادى الى سهولة نقل البضائع بين مختلف المناطق، فكان الحرير يأتي من الصين عبر مصر ويذهب الى اوربا، كما يأتي الذهب من استراليا عبر مصر ثم الى انكلترا، وكانت تنُقل آليات عسكرية من انكلترا الى الهند أيضا عبر تلك الممرات(٤٩).

وفي عام ١٨٥٨ طلبت الحكومة البريطانية من الوالي سعيد التوسع في بناء السكك خدمة لمصالحها وتسهيل نقل جنودها عبر هذا الخط الى الهند، اذ بلغ طول السكك الحديد في مصر عام ١٨٥٧(١٤٥ميلاً)، ومن اجل تنفيذ المشروع امر الوالي بجلب عمال من المدن المصرية لإنجاز خط القاهرة - السويس، كما امر الوالي بتشييد المحطة الرئيسية للسكك الحديد في الزاوية الشمالية الغربية لمدينة القاهرة اسماها (باب الحديد)، وفي الثالث

عشر من شهر ايار عام ١٨٥٦ اصدر الوالي امرا بإنشاء معمل لصنع عربات السكك الحديد واصلاحها، حتى بلغ مجموع ما تم انجازه (٤٩٠) كيلو متراً [٥٠].

وفي عام ١٨٦١ مرت مصر بأزمة اقتصادية بسبب اتخاذ الحكومة عدة قرارات خاطئة مثل اعطاء امتياز قناة السويس دون دراسة، اذ منح الوالي سعيد باشا الامتياز في تشرين الثاني عام ١٨٥٤الى فرنسا، بموجب هذا الامتياز تم تأسيس شركة لحفر القناة اشرف عليها السيد دي لسبس يساعده مهندسان فرنسيان هما(لينان بك) و(موجيل بك)، اما الامتياز الثاني فقد مُنح في ٥ كانون الثاني ١٨٥٦،بموجبه كان امد امتياز القناة لمدة تسعة وتسعين عاماً .[٥١]

اما ابرز الامتيازات التي اعطاها الوالي لتطوير(طرق النقل وسكك الحديد) الى شركة سكة حديد الرمل فأمر الوالي بتأسيس هذه الشركة عام ١٨٦٠ في مدينة الاسكندرية، وكان هدفها تسيير قاطرات الترام بين مدينة الرمل والاسكندرية، تحولت هذه الشركة الى شركة الخطوط الحديدية بين الرمل والاسكندرية وهي شركة بريطانية بلغ رأس مالها احد عشر الف جنيه انكليزي، اما في مجال النقل البحري، فقد كان الوالي سعيد باشا مهتماً به كثيرا اذ عمل على الانجرارية من اجل نقل البضائع بطريقة اسهل وارخص .[٥٢]

الخاتمة

يتضح مما سبق ان الوالي كان شديد الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال ما يلي:

١- بموجب اللائحة السعيدية واللوائح الاخرى اصبح للفلاح الحق في امتلاك الاراضي الزراعية لأول مرة بعد ان كان محروما منها ايام محمد علي.

٢-ان اسقاط الضرائب المتأخرة على الفلاحين شجعهم بالاستمرار في عملهم وعدم تركهم للأرض وهجرتها .

٣- سعى الوالي لتنمية بعض الصناعات المحلية مثل صناعة المصاطب والمذابح والجلود من اجل معالجة النقص الحاصل، الا ان الصناعة لم تحقق الهدف المنشود بسبب قيود معاهدة ١٨٤٠.

٤ - اهتم بالطرق، فتوسعت سكك الحديد بشكل كبير حتى امتدت إلى أغلب المدن المصرية، ثم ربط مصر بالعالم الخارجي.

٥- بسبب امتياز قناة السويس تحملت مصر اعباء مالية كبيرة مما اضطرها الى اللجوء الى طلب الديون من المصارف والمرابيين.

Alwali Said Pasha And His Economic Reforms (1854 until 1863)

Wali- economic- reforms : key word
Apaper derived from M.A. Thesis

Supervisor ***M.A. Candidat***
Assist.Prof. Wissam Ali Thabit (Ph.D) ***Mustafa norri***
University of Diyala College of Education for Human Science

Abstract

Through making a thorough review for economic reforms by this ruler, it becomes clear the extent of the Wali or rulers attention and interest in the economic sector. In terms of the agricultural sector, we can observe the range of his concern towards agriculture and the agricultural product development by giving certain orders and instructions to issue special regulations and laws concerning the agriculture and the agricultural product development. As he exempted the farmers from paying overdue taxes and the main goal of these procedures was to make sure that farmers and cultivators would stay in their land and never abandon or leave it .

Concerning the industrial sector, it is possible to state that the Wali said Pasha attempted to promote all sectors in Egypt by following new policy , but the treaty of 1840 and firmans or orders of 1841 exhausted Egypt by unfair and oppressive conditions, so the ruler did not manage to make much more economic reformations. His reign witnessed the establishment of so many handicrafts and factories of cotton ginnery and other crafts.in addition, he took serious steps to expand and broaden the public transport routes and stressed the development of post lines and telegraphs in order to upgrade Egypt in all sectors.

The topic of this research is one of the most significant subject matters and this is for the economic reforms which were achieved by the ruler Said Pasha had great impact on developing the economy of Egypt. The Walis policy played a major role in encouraging and supporting the peasants and farmers towards farming the land and calling them up not to abandon their lands. He issued several orders and

regulations which improved and upgraded the economic state of farmers and the most important law was the exemption of farmers from paying the overdue taxes.

Said Pasha worked extensively to promote and encourage the sector of industry, in spite of hard challenges which harmfully affected this sector .He encouraged the need to establish and broaden railways in order to facilitate the transportation of goods and passengers and to improve Egyptian society through providing such services

This paper includes two sections preceded by an introduction and followed by brief conclusion. The first section deals with holding the government by Said Pasha and his administration of Egypt along with his agricultural policy.

الهوامش

(١) عاصم الدسوقي، الملكية الخاصة للأرض الزراعية في مصر(النشأة والتطور ١٧٣٧ -١٨٩٩) دراسة تاريخية، (مجلة) العدد٣٥-٣٦ /اذار/١٩٩٠، ص٣٥.

(٢) البرت حوراني، وآخرون، الشرق الاوسط الحديث (التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٩٩-١٩١٨)، ترجمة اسعد صقر، ج٢، ط١، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ١٩٩٦، ص٧١.

(٣) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد،ط٢،مطبعة دار الشروق، القاهرة،٢٠٠٩، ص١٤٢-١٤٣.

(٤) عاصم الدسوقي، المصدر السابق، ص٤١؛محمد العباسي، الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية، القاهرة، مصر، د. ت، ص٣٨.

(٥) امين سامي، المصدر السابق، ص١٣٦؛ اللائحة السعيدية، منشورات جامعة تورنتو، آذار، ١٩٧٩، ص٥-٩.

(٦) عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، ج١، ط٤، ١٩٧٨، ص ٣٠؛محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، القاهرة، مصر، د.ت، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٧) جمال شقرة، واخرون، المرجع في تاريخ مصر الحديث المعاصر ، راجعه يونان لبيب رزق، ط١، المجلس الاعلى للثقافة الاسلامية، ٢٠٠٩، ص٢٢٠.

(٨) محمد محروس اسماعيل، محمد عبد العزيز، دراسات في التطور الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د.ت، ص٢٥٦.

(٩) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، ج٤، القاهرة، مصر، ١٩٠٧، ص٢٣٢.

(١٠) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، ص١٤٤؛علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر واثرها على الحركة السياسية، مطبعة دار الثقافة الجديد، القاهرة، مصر، ١٩٧٧، ص٣١.

(١١) نظام العهدة: كلمة العهدة تعني العناية أو المسؤولية بشكل عام، وفي التصنيف القانوني تعني التزاماً تعاقدياً، وقد استخدم هذا التعبير لتسجيل الحصول على حق الانتفاع بأراضي الفلاحة، وأن هذا النظام هو واحد من إجراءات محمد علي باشا التي استخدمها بعد فشل نظام التضامن الضريبي لهذا أمر محمد علي باشا عام ١٨٤٠، بإعطاء اراضٍ زراعية في القرى عهداً إلى الضباط والوجهاء وكبار المأمورين بشرط أن يتعهدوا بدفع الأموال المتأخرة التي تستحق على هذه القرى للدولة، متوعدهم بأشد العقاب إن رفضوا الرضوخ لإرادته، وكان هذا النظام يختلف عن نظام الاحتكار، إذ إن المتعهد لا يستطيع أن يجني من الفلاحين إلا الضريبة المحددة. ينظر؛ عمر صابر عبدالله عمر، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(١٢) احمد أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، مطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٥٠، ص٤٩.

(١٣) احمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ط٣، مكتبة النهضة للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٥٨، ص٨٩.

(١٤) بلغت املاك اسرة محمد علي من اراضي العهدة في عام ١٨٤٤ (٢٩٣)الف فدان كان منها مائة وعشرون الفا في يد محمد علي و وثمانية وتسعون الفا في يد ابراهيم باشا، اما الباقي ومساحتها خمسة وسبعون الف، فكانت بيد اولاده الآخرين ومنهم الوالي محمد سعيد باشا .للمزيد ينظر ؛ طارق السيد علي الكومي، المصدر السابق، ص١٥.

(١٥) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، ص١٤٤-١٤٥.

(١٦) وهي الاراضي غير المزروعة والتي لم تدخل في حساب الاراضي عام ١٨١٣، ولم تثبت في سجلات مساحة الاراضي المصرية، اعطى محمد علي باشا قسماً كبيراً منها الى المقربين منه وكبار الموظفين، شرط تأهيلها وجعلها صالحة للزراعة على ان تكون لأبنائهم من بعدهم فيها حق الانتفاع ؛ ينظر عمر صابر عبدالله عمر، المصدر السابق، ص١٢٧.

(١٧) العشور، هي نوع من أنواع الضرائب المفروضة على الاراضي والمقصود بها عشر(أي ١٠%) من قيمة المنتوج الزراعي، اذ اصدر الوالي محمد سعيد هذا النوع من الضرائب في عام ١٨٥٤، وقرر فرضها على اغلب الاراضي الزراعية وهي بنسبة العشر من مجموع ايرادات الحاصلات الزراعية ؛ ينظر رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤، ط١، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٧٣، ص ٢٧.

(١٨) العربان، هم قبائل عربية قدمت الى مصر منذ القدم وسكنت في الصحراء التي تحيط بوادي نهر النيل، امتهنت الزراعة وسيطرت على مناطق واسعة من الريف في القرن التاسع عشر، لعبوا دورا واضحا ايام محمد علي وخلفائه، اذ غلب عليهم التوجه المعارض لحكم محمد علي باشا، وفي ايام الوالي محمد سعيد قاموا بقطع الطرق من أجل السلب والنهب، حتى انهم فرضوا الاتاوات على التجارة المارة في المناطق التي سيطروا عليها؛ ينظر ايمان عبد المنعم، العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الاول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٧، ص٧؛ امين سامي، المصدر السابق، ص٢٩١.

(١٩) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، ص١٤٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢١) اللائحة السعيدية، منشورات جامعة تورنتو، ص١٠-١١.

(٢٢) احمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص١٠٠.

(٢٣) صلاح احمد هريدي، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٨٨٢، ج١، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص٤٥٢.

(٢٤) ستانلي لين بول، سيرة القاهرة، ترجمة حسن ابراهيم، وآخرون، ط٢، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ١٩٥١، ص٢٥٣.

(٢٥) احمد احمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢٦) جفالك، كلمة فارسية الاصل تعني الحقل، وهي الاراضي الواسعة التي استولى عليها محمد علي بعد حكمه لمصر، اذ سمح لأسرته ولمساعديه من الموظفين بتكوين طبقة مالكة لهذه الاراضي في اواخر العشرينات من القرن التاسع عشر، وكانت في ذلك الوقت معفاة من الضرائب "رزقة بلا مال" اذ بقوم اصحابها بزراعتها والانتفاع بها بدون ان يكون لهم حق ملكيتها؛ ينظر علي بركات، المصدر السابق، ص ٣٥؛ طارق السيد علي الكومي، المصدر السابق، ص١٢.

(٢٧) جابرييل باير، تاريخ ملكية الاراضي الزراعية في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص١٨.

(٢٨) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٨، ص ٥٤.

(٢٩) احمد احمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص١٠٤-١٠٥.

(٣٠) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣١) ز.ي . هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة للنشر، بيروت، ١٩٧٣،ص ١٢٨.

(٣٢) الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل(١٨٦٣-١٨٧٩)،مج١،مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت .

(٣٣) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق،ص٣٢.

(٣٤) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٨٨، ص٣٢٢.

(٣٥) لم تكن هذه السياسة متبعة ايام حكم عباس الاول ومحمد علي باشا، اذ ان محمد علي اتبع نظام سياسة الاحتكار، ومن اجل الحصول على اكبر قدر ممكن من الربح المالي، اما عباس الاول، كانت سياسته هي عدم الوثوق بالأجانب والاستغناء عن استثماراتهم .ينظر؛ حسين خلاف، التجديد = في الاقتصاد المصري الحديث، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ١٩٦٢، ص١٨٠؛ *Mary Rowlatt ,Founders of Modern Egypt , London,1972,p144.* Charls Issawia , ed , The Economic History of Middle East 1800-1914, Chicago, The Author of Chicago press,1970, p38 .

(٣٧) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، ص١٥٢.

(٣٨) شهدت فترة حكم الوالي محمد سعيد تدفق الكثير من الاجانب الى مصر بشكل ملحوظ نتيجة سياسة الوالي المتساهلة معهم حتى وصل عدد الجاليات الاوربية الى عشرات الالاف أواخر حكم الخديوي اسماعيل في عام ١٨٧٩، كانت اهم الجاليات الاوربية هي كالاتي: ايطاليون ١٤٥٢٤، وفرنسيون ١٤٣١٠، وبريطانيون ٣٧٩٥ ونمساويون ٢٤٨٠، والمان ٨٧٩ . للمزيد ينظر؛ احمد عبدالرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦-١٨٨٢، مطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٦٥، ص١٦.

(٣٩) زين العابدين شمس الدين نجم، ادارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢، ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ١٩٨٨، ص١٥٤.

(٤٠) جلال امين، قصة الاقتصاد المصري من محمد علي الى عهد مبارك، ط١، مطبعة دار الشروق، القاهرة مصر، ٢٠١٢، ص١٩.

(٤١) ضعفت الصناعة في مصر بعد فرمان عام ١٨٤١، اذ ان الشروط المجحفة التي فرضتها الدول على محمد علي كانت كفيلة بأضعاف القطاع الصناعي، لذلك لم يستطع الوالي سعيد انعاش الصناعة .ينظر؛ عبد العزيز محمد الشناوي، جلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩، ص٥٦٢-٥٦٥.

(٤٢) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، ص ١٥٣.

(٤٣) زين العابدين شمس الدين نجم، ادارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢، ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ١٩٨٨، ص١٥٤.

(٤٤) ضعفت الصناعة في مصر بعد فرمان عام ١٨٤١، اذ ان الشروط المجحفة التي فرضتها الدول على محمد علي كانت كفيلة بأضعاف القطاع الصناعي، لذلك لم يستطع الوالي سعيد انعاش الصناعة .ينظر؛ عبد العزيز محمد الشناوي، جلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩، ص٥٦٢-٥٦٥.

(٤٥) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، ص ١٥٣.

(٤٦) في عام ١٨٣٤ عرضت فكرة مد سكة الحديد في مصر على محمد علي، الا انه رفضها خوفا من تزايد التغلغل الاجنبي، ثم عرضت مرة ثانية على عباس الاول، وبعد تردد وافق على اعطاء الامتياز للبريطانيين، فكانت اول سكة حديد في مصر .ينظر؛ محمد عبد الله عودة، ابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، المطبعة الاهلية للنشر، عمان، الاردن، ١٩٨٩، ص ٩٦؛ فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، مطبعة دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص ١٨٥.

(٤٧) روجه لامبلان، مصر و انجلترا من عهد محمد علي الى جلالة الملك فؤاد الاول، ترجمة ميخائيل بشارة، مطبعة عيسى، مصر، ١٩٣٢، ص١٨.

(٤٨) زين العابدين شمس الدين نجم، مصرفي عهدي عباس وسعيد، ص٢٠٦.

(٤٩) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ الى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص٧٦-٨٥.

(٥٠) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، ص٢٠٧؛ زين العابدين شمس الدين نجم، ادارة الاقاليم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢، ص١٥٤.

(٥١) امين سامي، المصدر السابق، ص ٣٩١.

(٥٢) جون مارلو، المصدر السابق، ص٨٠؛ محمد فهمي لهيطة، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

قائمة المصادر والمراجع.

اولاً الكتب الوثائقية.

- امين سامي، تقويم النيل، المجلد١، ت٣، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦.
- عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، ج٤، القاهرة، مصر، ١٩٠٧.
- عبد العزيز محمد الشناوي ،جلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩.

- عمر طوسون ، تاريخ خليج الاسكندرية القديم وترعة المحمودية (دراسة وثائقية)، كلمات عربية للنشر، القاهرة، مصر، د.ت.
- محمد العباسي ،الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية ، القاهرة ، مصر ،د. ت.
- ثانياً- الرسائل والاطاريح الجامعية.
- حيدر صبري شاكر سلمان، الأوضاع الاقتصادية في مصر(١٨٤٠-١٨٧٩)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.
- طارق السيد علي الكومي ، أمراء اسرة محمد علي ودورهم في المجتمع المصري ١٨٠٥ -١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية،٢٠٠٢.
- عمر صابر عبد الله عمر، التطورات الداخلية في مصر في عهد عباس الاول (١٨٤٨-١٨٥٤) رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٢.
- المصادر العربية والمعربة.
- احمد أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، مطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٥٠.
- ----------، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ط٣،مكتبة النهضة للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٥٨.
- احمد عبدالرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦-١٨٨٢، مطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٦٥.
- ايمان عبد المنعم ، العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،مصر ،١٩٩٧.
- أ.ب.كلوب بك، لمحة عامة إلى مصر ،ترجمة محمد مسعود،ج٢، ط٣،مطبعة ابي الهول ،مصر ٢٠٠١.
- البرت حوراني، وآخرون، الشرق الاوسط الحديث (التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٩٩-١٩١٨)، ترجمة اسعد صقر، ج٢، ط١، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، سوريا،١٩٩٦.
- الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل(١٨٦٣-١٨٧٩)،مج١،مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت .

- جابرييل باير، تاريخ ملكية الاراضي الزراعية في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨.
- جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل، ترجمة علي احمد شكري،ط٢، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، ١٩٩٦.
- جلال امين، قصة الاقتصاد المصري من محمد علي الى عهد مبارك،ط١، مطبعة دار الشروق، القاهرة مصر، ٢٠١٢.
- جمال شقره، واخرون ، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، راجعه يونان لبيب رزق،ط١، المجلس الاعلى للثقافة الاسلامية، ٢٠٠٩.
- جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨الى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦.
- حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة، مصر، ١٩٦٢.
- روجه لامبلان، مصرو انجلترا من عهد محمد علي الى جلالة الملك فؤاد الاول ، ترجمة ميخائيل بشارة، مطبعة عيسى ، مصر، ١٩٣٢.
- رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ضل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤ ، ط١، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ،مصر، ١٩٧٣.
- ز.ي . هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهدي عباس وسعيد، ط٢،مطبعة دار الشروق، القاهرة ،مصر، ٢٠٠٩.
- صلاح احمد هريدي، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٨٨٢، ج١، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة ،مصر، ٢٠٠٠.
- عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج١،ط٤، ١٩٨٧.
- -عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٨٨.

- –عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧–١٩٥٢،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،١٩٧٨.
- عصام ندا، وللنيل وجه آخر "حكايات تاريخية على ضفاف نهر النيل" ، المكتب العربي للشباب والبيئة ، ٢٠٠٧.
- علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر واثرها على الحركة السياسية، مطبعة دار الثقافة الجديد، القاهرة، مصر، ١٩٧٧.
- فلاديمير لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديثة ، ترجمة عفيفة البستاني ، مطبعة دار التقدم، موسكو، ١٩٧١.
- محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، القاهرة، مصر، د.ت.
- محمد فهمي لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ،مصر،١٩٤٤.
- يوسف نعيسة، محمد نجيب صالح، تاريخ العرب الحديث والمعاصر(مصر والسودان)، مطبعة الداودي، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠.

ثالثاً. المصادر الاجنبية.

- *Mary rowlatt ,founders of modern Egypt , London,1972*
- *Charles issawia, ed, the economic 2. History of middle east 1800-1914, Chicago, The author of Chicago press, 1970.*